بسم الله الرحمن الرحيم

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات

المنتدى المصرفي المائة وأثنين

بعنوان:

تقويم قرار ايقاف تمويل السيارات والعقارات علي القطاعات الانتاجية

إعداد:

دكتور/ طه حسين يوسف

أستاذ مساعد - جامعة السودان العالمية

فبراير 2016م

قائمة المحتويات

المحور الأول الاطار النظري

1. المقدمة
2. المشكلة
3. الاهداف
4. الاهمية

المحور الثاني: مفهوم التمويل

1. مفهوم التمويل
2. اهمية التمويل
3. اشكال التمويل

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية

1. المقترحات من واقع التحليل والتجارب

المحور الرابع : النتائج والتوصيات

المحور الأول

المقدمة:

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الإقتصادية , فهي الشريان الحيوي و القلب النابض الذي يمد القطاع الإقتصادي بمختلف وحداته و مؤسساته بالأموال الازمة للقيام بعملية الإستثمار و تحقيق التنمية و دفع عجلة الإقتصاد نحو الأمام .

فإذا كانت عملية التمويل بمفهومها العام تعني إنفاق المال , وكان الإستثمار بالمفهوم البسيط يعني استخدام المال في عمليات اقتصادية بغية الحصول على مردودية أو نتيجة , فإن كل إستثمار يعتبر تمويلا بالضرورة و لكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات إستثمارا .

أنشات البنوك التجارية وفقاً لاغراض توفير التمويل متوسط وطويل الاجل للمشروعات التي تعمل في مجالات التمويل السلعي والعقاري , وفي شهر مايو من العام 2014 اصدر البنك المركزي قرار بحظر تمويل السيارات الصغيرة والعقارات من اجل زيادة الانتاجية في القطاعات الحقيقية وتخفيض نسبة التضخم وفقا لنظرية الاقتصادية "كلما ذاد عرض السلعة قل الطلب عليها ".

المشكلة:

تسعي الورقة لطرح عدد من التساولات التالية :

- هل القرار أثر علي حجم التمويل للقطاعات الانتاجية ؟
- هل قرار الايقاف أثر علي حجم السيولة داخل الجهاز المصرفي ؟
- هل قرار ايقاف تمويل السيارات والعقارات أثر علي سعر الصرف ؟

الاهداف:

يمكن حصر اهداف الورقة في الجوانب الاساسية الاتية :

- تحديد أهم تداعيات ايقاف تمويل السيارات والعقارات علي القطاعات الانتاجية.
- تحديد اهم الاثار المترتبة علي تطبيق هذا القرار .

الاهمية :

تنبع اهمية الورقة في توجية دور البنك المركزي في عمليات التحويل والحد من محدوديتها والتركيز علي جذب الاموال داخل القطاع المصرفي وتفادي ظهور شركات او مؤسسات غير مالية تمارس العمل المصرفي وتحد من دور البنوك في التمويل من خلال القرارات خارج السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي سنوياً وان مثل هذه القرارات وضحتها الورقة بانها تؤثر سلباً علي قوة وملائمة البنوك العاملة بالسودان مقارنة بالقطاعات المصرفية الاخري .

المحور الثاني
مفهوم التمويل

يقصد به: توفير الموارد الحقيقية و تخصيصها لأغراض التنمية، و يقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع و الخدمات اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية، و تكوين رؤوس أموال جديدة و إستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنشاء السلع و الخدمات الإستهلاكية(1).

و يعرف أيضا على أنه: إمداد الأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها (2).

و بالتالي فالتمويل عبارة عن توفير الإحتياجات اللازمة من الأموال في وقت الحاجة و بالقدر الكافي.

و من ثم نخلص إلى أن:

- التمويل خاص بالمبالغ النقدية و ليس بالسلع و الخدمات.
- أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر و لا أقل.
- الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة و العامة.
- أن يقدم التمويل في الوقت المناسب، أي أوقات الحاجة إليه.

أهمية التمويل:

يعتبر التمويل عصب المشروع و الطاقة المحركة لجميع الوظائف و الأعمال، إذ لا قيام لأي عمل يعود بالربح أوإستثمار يغل فائدة دون وجود رأسمال، و بقدر حجم التمويل و تسيير مصادره و حسن إستثماره فتحتاج المشروعات بشكل عام منذ بداية نشاطها و انطلاقها في عمليات الإنتاج إلى أموال لمواصلة نشاطها أو لتغطية عجزها أو التوسع الإنتاجي لنشاطها من أجل رفع طاقتها الإنتاجية، و من خلال هذا يمكن أن نخلص إلى أن أهمية التمويل تتمثل في:

- إنشاء مشاريع جديدة.
- إستغلال الموارد المالية المجمدة.
- تغطية العجز المالي لأصحاب المشاريع الإستثمارية.
- الزيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المالية.
- توفير مناصب شغل جديدة مما يقلل من البطالة.
- تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم. كما يتحكم التمويل في قرارات التسعير و آليات التحصيل في المؤسسة.

وعليه نستنتج أن التمويل هو الدورة الدموية للمشروعات و المؤسسات، أي يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تتحقق الأهداف التشغيلية و الأهداف الإستثمارية،

و بالتحديد يجب أن تنتج الأموال أموالا إضافية، و إلا تآكلت بسبب التضخم و عدم التشغيل الفعال للموارد.

---

(1) – محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، لبنان، 1982، ص: 21.

أشكال التمويل:

للتمويل أشكال عديدة منها (1):

1- التمويل المباشر: هو علاقة إقراض مباشرة تتم بين المقرض و المقترض دون تدخل الهيئـــات أو وسيط مالي أو مصرفي، حيث تقوم الوحدة ذات الفائض بتمويل الوحدة ذات العجز في الموارد، و هذا النوع من التمويل يأخذ عدة أشكال منها:

أ- الأفراد

ب- المؤسسات

جـــ- الحكومة:

فعدد أساليب التمويل المباشر من عدد أنواع الصكوك الحكومية بتحويل الفائض من الأموال أي عدد القيم المنقولة التي تمكن تداول الفائض من السيولة بين المتعاملين الإقتصاديين من القطاع غير البنكي.

2- التمويل غير المباشر: يعبر عن الشكل الثاني للتمويل، أي بواسطة الهيئات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، سواء مصرفية أو غير مصرفية.

فالمؤسسات المالية تقوم بدور الوســـاطة، و ذلك بالحصول على المدخـــرات من الأفـــراد و توظيفها على شكل قروض للمحتاجين.

(1) - Document bancaire BNA, comment obtenir le financement de votre projet d'investissement.

المحور الثالث

الدراسة التحليلية :

يعني هذا الجزء من الورقة بعرض بيانات اثر القرار علي القطاعات الانتاجية بصورة عامه يستعرض الجدول رقم (1) حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية ويهدف لقراءة وتحليل حجم التمويل الممنوح للقطاعات قبل صدور القرار وبعد صدور القرار ومقارنة بين القطاعات الاقتصادية الاخري بعد وقبل صدور القرار.

جدول رقم (1)

حجم التمويل المصرفي حسب الانشطة الاقتصادية

القطاعات	2010		2011		2012		2013		2014		المجموع	%من total
الطاقة والتعدين	76.7	0.4	520.5	2.2	129.2	0.5	188.6	0.6	361.3	0.9	1276.3	0.9
الصناعة	3827.0	18.2	5531.0	23.7	4577.5	19.0	5195.5	15.9	5839.1	14.6	24970.1	17.7
الزراعة	1599.8	7.6	1483.9	6.4	2873.3	11.9	5229.4	16.0	6698.2	16.7	17884.6	12.7
الصادر	479.2	2.3	865.0	3.7	1065.6	4.4	1186.5	3.6	1488.3	3.7	5084.6	3.6
النقل والتخزين	1011.4	4.8	1421.3	6.1	1636.1	6.8	3136.7	9.6	3201.6	8.0	10407.1	7.4
التجارة المحلية	2872.8	13.7	3763.2	16.1	4168.4	17.3	3180.6	9.7	3630.6	9.1	17615.6	12.5
الاستيراد	2317.4	11.0	2562.9	11.0	1259.9	5.2	987.8	3.0	802.6	2.0	7930.6	5.6
التنمية الاجتماعيه	616.2	2.9	582.2	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1198.4	0.8
العقارات	2052.3	9.8	991.3	4.2	2152.9	8.9	3565.3	10.9	6678.0	16.7	15439.8	10.9
أخرى	6140.0	29.2	5607.9	24.0	6240.3	25.9	9961.4	30.5	11305.7	28.3	39255.3	27.8
المجموع	20992.8	100	23329	100	24103	100	32631.8	100	40005.4	100	141062.4	100

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي2010-2014

تراوحت نسب تمويل قطاع الطاقة والتعدين بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2010-2014م مابين 0.4-2.2% ويلاحظ ان القطاع قد سجل اعلى نسبة فى العام 2011 بلغت 2.2% وبقية الفترة لم تصل نسبة تمويله الى الواحد الصحيح بينما بلغ فى المتوسط 0.9% .

بلغت نسبة تمويل القطاع الصناعى خلال للفترة المشار اليها ما بين 14.6-23.7%،وقد سجلت اعلى نسبة فى العام 2011م وادنى نسبة سجلت فى العام 2014م بينما بلغ نسبته فى المتوسط 17.7% .

بلغت نسبة تمويل القطاع الزراعى خلال للفترة المشار اليها ما بين 6.4-16.7%،وقد سجلت اعلى نسبة فى العام 2014م وادنى نسبة سجلت فى العام 2011م بينما بلغ نسبته فى المتوسط 12.7% .

سجلت نسب تمويل قطاع الصادر بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2010-2014م مابين 2.3-3.7% ويلاحظ ان نسب تمويل هذا القطاع ظلت تسجل ارتفاعا طفيفا وقد سجلت اعلى نسبة فى العام 2014م بينما بلغ نسبته فى المتوسط 3.6% .

بلغت نسبة تمويل قطاع النقل والتخزين خلال الفترة محل الدراسة مابين 4.8-9.6%،وقد سجل القطاع

أعلى نسبة بلغت 9.6% فى العام 2013م مع ملاحظة الاستقرار فى نسب القطاع فى بداية الفترة بينما بلغ نسبته فى المتوسط 7.4%

سجلت نسب تمويل قطاع التجارة المحلية بالجهاز المصرفى خلال الفترة المشار اليها ما بين 9.1-17.3% اذ سجلت اعلى نسبة فى عام 2012م ويلاحظ ان القطاع سجل نسب مرتفعة فى التمويل من اجمالى تمويل بلغ فى المتوسط 12.5%.

سجلت نسب تمويل قطاع الاستيراد بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2010-2014م مابين 2-11% ويلاحظ ان نسب تمويل هذا القطاع ظلت تسجل انخفاضا مستمرا فى نهاية الفترة وذلك لأسباب عديدة منها ارتفاع اسعار العملات الاجنبية لعملية الاستيراد وقد سجلت اعلى نسبة فى العام 2011م بينما بلغ نسبته فى المتوسط 5.6% .

بلغت نسبة تمويل قطاع التنمية الاجتماعية خلال للفترة المشار اليها ما بين 0.0-2.9%،وقد سجلت اعلى نسبة فى العام 2010 ولم تسجل نسب تمويل هذا القطاع نسبة تذكر مما يبين انخفاض حجم التمويل بنسبة كبيرة وتكاد تكون معدومة فى بعض الاعوام بينما بلغ نسبته فى المتوسط 0.8%.

بلغت نسبة تمويل العقارات بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2010-2014م ما بين 4.2-16.7%،وقد سجل القطاع أعلى نسبة فى العام 2014م مع تارجح نسب تمويل هذا القطاع بين الزيادة والنقصان بينما بلغ نسبته فى المتوسط 10.9%.

سجل قطاع اخرى بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2010-2014م نسبا مرتفعة تراوحت مابين 24-30.5% ويلاحظ ان نسب تمويل هذا القطاع ظلت تسجل ارتفاعا مستمرا وقد سجلت اعلى نسبة فى العام 2013م بينما بلغ نسبته فى المتوسط 27.8%.والشكل التالى يبين نسب حجم التمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014م

شكل رقم (1)

نسب حجم التمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014م

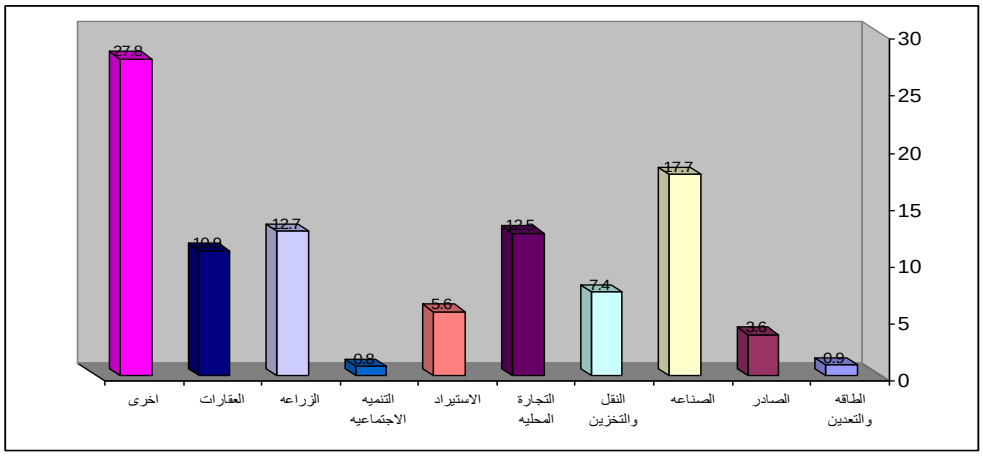

يوضح الجدول رقم (2) معدل التضخم السنوي من العام 2011-2014 ومن الاسباب صدور القرار تقليص حجم التضخم السنوي

جدول رقم (2)

معدل التضخم السنوي

السنة	معدل التضخم السنوي 100%	متوسط الاعلى
2011	18.90%	27.8
2012	44.40%	17.7
2013	27.10%	12.7
2014	22.30%	12.5

تقارير اتحاد المصارف للعام 2011-2014

أن زيادة التمويل للقطاعات الاقتصادية وارتفاع الودائع وانخفاض تكلفة التمويل أدت إلى دعم أرباح البنوك، حيث سجلت الأرباح الصافية للبنوك خلال الفترة، والملاحظ ان معظم القطاعات حققت نمواً إيجابياً على أساس المقارنة السنوية وبفضل ارتفاع حجم التمويل وزيادة الودائع وانخفاض كُلفة التمويل بالبنوك المانحة لهذا التمويل اذ لابد من ضرورة تطبيق السياسات المالية والنقدية الإنكماشية التى من شأنها السيطرة على معدل التضخم وخاصة فى ظل تقلص الدعم الحكومي .وعليه فان الأخذ فى الاعتبار العوامل التى تؤثر على تكلفة التمويل بجانب التضخم وذلك عندما تتطلب السياسات إعادة النظر فى معدلات تكلفة التمويل اى ان الأمر لا يحتمل ان تربط تكلفة التمويل ربطاً مباشراً بمعدلات التضخم فترفع معدلاتها عند ارتفاع معدلات التضخم وتخفض عن انخفاض معدلات التضخم أن استجابة التضخم للتغيرات التى تحدث فى تكلفة التمويل تتم بصورة اقل بطئاً عن استجابة تكلفة التمويل للتغيرات التى تتم فى معدلات التضخم.

يوضح الجدول رقم (3) حجم التمويل الكلي المصرفي الممنوح للعقارات والسيارات قبل وبعد صدور القرار وتحويل التمويل من العقارات والسيارات الي الاقطاعات الانتاجية

جدول رقم (3)

حجم التمويل الكلي الممنوح للعقارات والسيارات بواسطة المصارف بالاف الجنيهات

القطاعات	قبل صدور القرار			بعد القرار	
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
سيارات	12.3	2.881	3.525	3.784	3.609
العقارات	21.3	2.796	4.991	5.333	5.208
	23.6	5.5	8.4	9	8.8

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2011-2015

من الجدول اعلاه يتضح ان نسب حجم التمويل الكلي الممنوح للعقارات والسيارات بواسطة المصارف خلال الفترة 2011-2013 نسبة مجمعة لتمويل السيارات بلغت 17% اما العقارات فقد بلغت النسبة لها 30.7% والفترة 2014-2015م للسيارات 7.35% والعقارات 10.5% ويهدف القرار لتوفير تمويل للقطاعات الاقتصادية الحقيقية في الزراعة والصناعة بالاضافة الى توفير موراد كافية وكبيرة للبنوك لتمويل

هذه القطاعات الاقتصادية الحقيقية التي تشكو من قلة التمويل. وبمقارنة النسب إن تخفيض حجم التمويل جاء لمنع بعض التشوهات التي حدثت في الاقتصاد .كذلك هدف البنك المركزى الى الاستمرار فى تشجيع وحث المصارف علي توجيه القدر الأكبر من مواردها المالية للتمويل بغرض زيادة الإنتاج من المنتجات الزراعية والصناعية والنفط والمعادن لزيادة الصادرات وإحلال الواردات، وذلك عن طريق التمويل المباشر من المصارف أو تكوين محافظ فيما بينها ومن خلال التحليل نجد بالرغم من توفر نسبة 21.7% من حجم التمويل بسبب حظر التمويل للسيارات والعقارات الا اننا نرى ان القطاع الزراعى والصناعى لم يحدث تغيير يذكر بل على العكس فان متوسط تمويل القطاع الصناعى قد انخفض فى العام 2014م ،اما القطاع الزراعى فقد سجل نسبة ارتفاع طفيفة بلغت 0.7% من حجم التمويل الممنوح له .

شكل رقم (2)

يوضح التمويل الممنوح للسيارات والعقارات

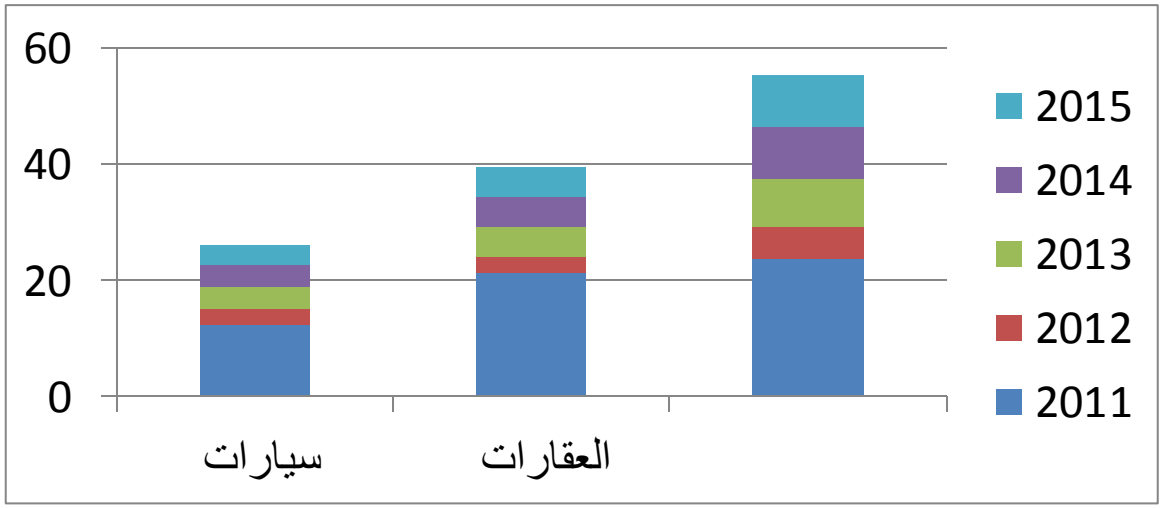

حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي:-

جدول رقم (4): الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي

السنة	الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي	نسبة الكتلة خارج الجهاز المصرفي
2011	130349	17.4
2012	167774	22.4
2013	198,096	26.5
2014	251764	33.7
المجموع	**747983**	**100**

المصدر :تقارير اتحاد المصارف للعام 2011-2014

بلغ حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي 747983 منذ العام 2011وحتي العام 2014 وتراوحت نسبة الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي خلال الفترة 2011-2014 مابين 17,4و 33,7 كما يلاحظ ايضا الارتفاع المستمر في نسب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي .

شكل رقم (3)

شكل يوضح حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي

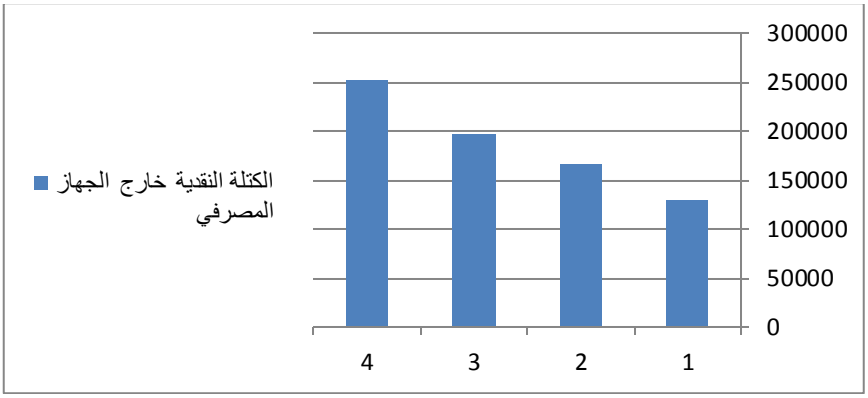

حجم الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي:

جدول رقم (5)

الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي

السنة	الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي	نسبة الكتلة النقدية
2011	**333284**	17.1
2012	**445238**	22.8
2013	**539014**	27.7
2014	**631114**	32.4
المجموع	**1948650**	**100**

المصدر : تقارير اتحاد المصارف للعام 2011-2014

بلغ حجم الكتله النقديه داخل الجهاز المصرفي 1948650 في الفتره بين 2011 الي 2014 , تراوحت نسبة الكتله النقدية داخل الجهاز المصرفي خلال نفس الفترة مابين 17.1 و 32.4 كما يلاحظ الارتفاع المستمر في نسب الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي .

شكل رقم (4)

شكل يوضح حجم الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي

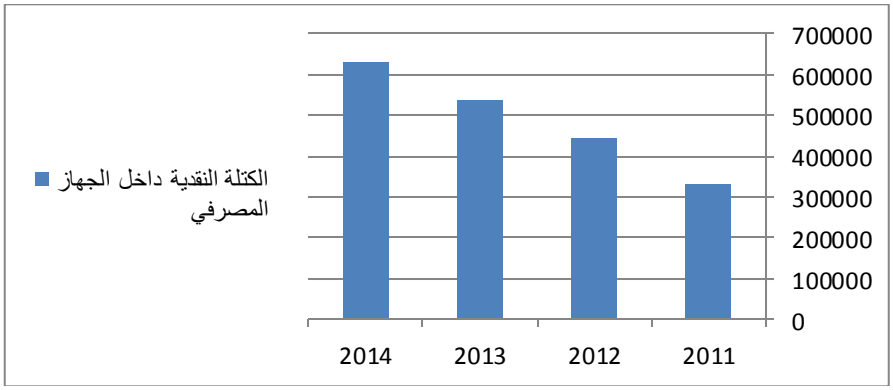

في هذا الجزء اختار الباحث عينة من ثلاث مصارف نسبة لان اكثر المصارف المانحة للتمويل العقاري والسيارات .

يسعي الباحث في هذا الجزء الي تحليل قرار ايقاف تمويل السيارات والعقارات علي كل من هذه المصارف .

أولاً: تحليل قرار ايقاف تمويل السيارات والعقارات علي اداء البنك X.

تاريخ التأسيس في العام 2006 م و الافتتاح 4/ 5/ 2008 م

رأس المال المصرح به 100 مليون دولار , رأس المال المدفوع 82 مليون دولار.

تراوحت نسبة ايرادات البنك X خلال الفترة 2011-2014م مابين 11.8-41.3% ويلاحظ الارتفاع المستمر فى نسب الايرادات بالبنك مقارنة بمعدل نموها الذى تارجح بين الزيادة والنقصان خلال الفترة بالرغم من زيادة حجم الايراد ،اما اجمالى الايرادات الى حجم الكتلة النقدية فقد تراوحت نسب البنك من اجمالى الكتلة النقدية نسب تراوحت مابين 78.6-147.5% وبمتوسط كبير جدا من حجم الكتلة النقدية بلغ 108.0% مما يعنى ان البنك يقلص نسبيا أزمة السيولة لديه برفع الكتلة النقدية بسبب الارتفاع المسجل في الودائع لدى البنك .

جدول رقم (6)

يوضح ايرادات البنك X

السنة	X ايرادات البنك	نسب الايراد	نمو الايراد	الايراد على الكتلة النقدية
2011	32891145	11.8	0	78.6
2012	49407302	17.8	50.2	84.2
2013	80815867	29.1	63.6	121.6
2014	114632072	41.3	41.8	147.5
مجموع	277746386	100	38.9	108.0

المصدر: تقارير البنك X

تراوحت نسبة ايرادات البنك X خلال الفترة 2011-2014م مابين 11.8-41.3% ويلاحظ الارتفاع المستمر فى نسب الايرادات بالبنك مقارنة بمعدل نموها الذى تارجح بين الزيادة والنقصان خلال الفترة بالرغم من زيادة حجم الايراد ،اما اجمالى الايرادات الى حجم الكتلة النقدية فقد تراوحت نسب البنك من اجمالى الكتلة النقدية نسب تراوحت مابين 78.6-147.5% وبمتوسط كبير جدا من حجم الكتلة النقدية بلغ 108.0% مما يعنى ان البنك يقلص نسبيا أزمة السيولة لديه برفع الكتلة النقدية بسبب الارتفاع المسجل في الودائع لدى البنك.

شكل رقم (5)

يوضح حجم الكتلة بالنسبة لايرادات البنك X

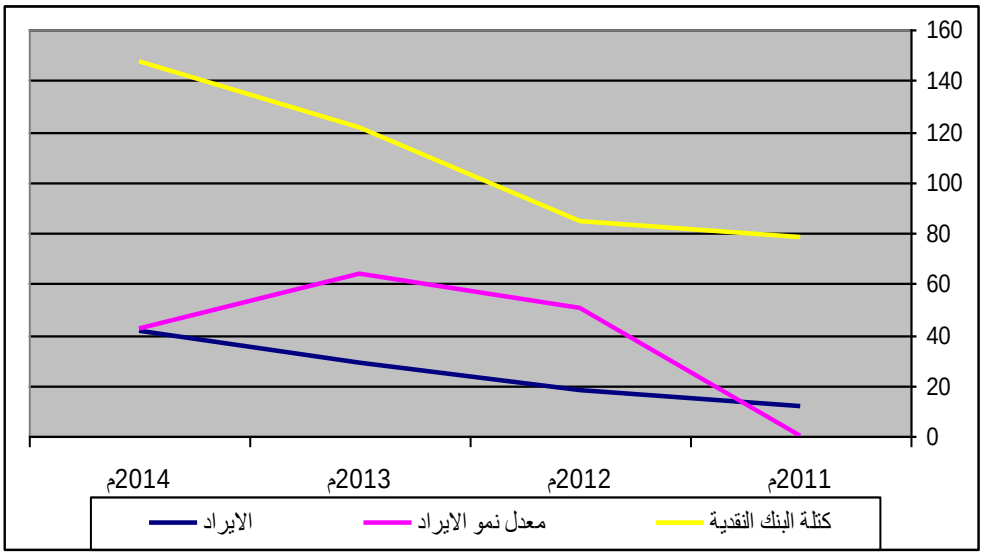

ثانياً: تحليل قرار ايقاف تمويل السيارات والعقارات علي اداء البنك y

البنك y هو أحد البنوك الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في السودان ويقدم لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة، وهو كذلك أقدم بنك في البلاد إذ يحتفل بمرور 100 عام أمضاها في خدمة السودان وأبناء الشعب السوداني. وانطلاقاً من جذوره التي تمتد عميقاً في تاريخ البلاد، لطالما كان البنك y في مقدمة الداعمين والمحفزين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان على مدى القرن الماضي. وكحال هذه البلد، شهد البنك منذ تأسيسه العديد من التغييرات وواكب العديد من المتغيرات الإقتصادية والسياسية ، ليواصل مسيرة نموه وتطوره عبر عمليات استحواذ واندماج مع بنوك أخرى. ويشتهر البنك Y بقدرته على مواكبة التغيير مع المضي قدماً في دعم القطاع المصرفي وقيادته نحو تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة مع الالتزام بأرقى الممارسات الدولية.

جدول رقم (7)

يوضح ايرادات بنك y

العام	ايرادت البنك y	نسب الايراد	نمو الايراد	الايراد على الكتلة النقدية
2011	247946	14.3	0	59.2
2012	415841	24.0	67.7	70.9
2013	469423	27.1	12.9	70.6
2014	600354	34.6	27.9	77.2
مجموع	1733564	100	27.1	69.5

المصدر: تقارير البنك y

- تراوحت نسبة ايرادات البنك y خلال الفترة 2011–2014م مابين 14.3–27.9% والملاحظ ارتفاع نسب الايرادات بالبنك مقارنة بمعدل نموها فى الفترة والذى تراوح مابين 0–67.7% كأعلى معدل

نمو وبنسب اجمالى ايرادات البنك الى حجم الكتلة النقدية فى الفترة فقد تراوحت نسب البنك من اجمالى الكتلة النقدية نسب تراوحت مابين 59.2-77.2% وبمتوسط ايرادى الى حجم الكتلة النقدية 69.5% مما يعنى ان البنك يقلص نسبيا أزمة السيولة لديه برفع الكتلة النقدية بسبب الارتفاع المسجل في الودائع لدى البنك.

تراوحت نسبة ايرادات البنك yخلال الفترة 2011-2014م مابين 14.3-27.9% والملاحظ ارتفاع نسب الايرادات بالبنك مقارنة بمعدل نموها فى الفترة والذى تراوح مابين 0-67.7% كأعلى معدل نمو وبنسب اجمالى ايرادات البنك الى حجم الكتلة النقدية فى الفترة فقد تراوحت نسب البنك من اجمالى الكتلة النقدية نسب تراوحت مابين 59.2-77.2% وبمتوسط ايرادى الى حجم الكتلة النقدية 69.5% مما يعنى ان البنك يقلص نسبيا أزمة السيولة لديه برفع الكتلة النقدية بسبب الارتفاع المسجل في الودائع لدى البنك.

شكل رقم (6) **يوضح حجم الكتلة النقدية بالنسبة لايرادات البنك Y**

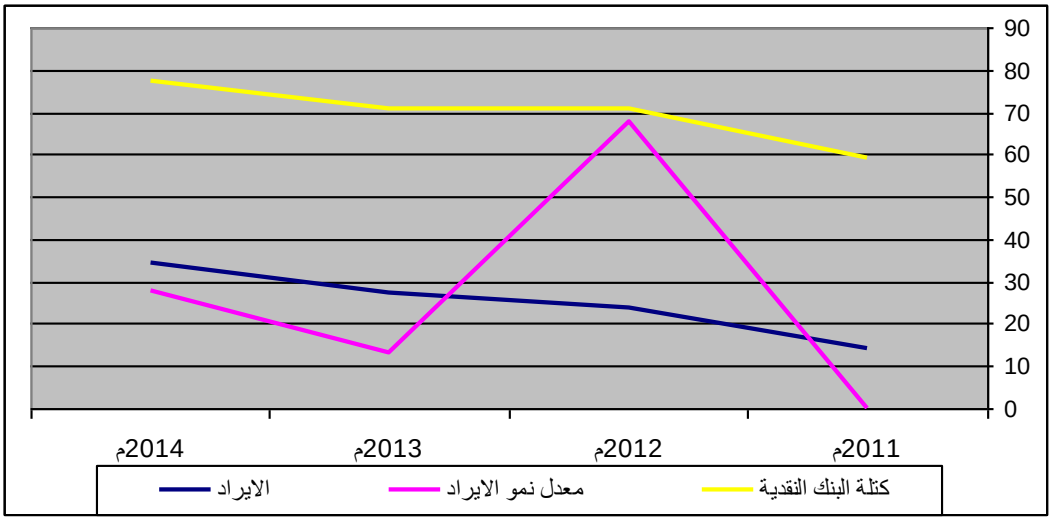

ثالثاً: تحليل قرار ايقاف تمويل السيارات والعقارات علي اداء البنك Z

- يأتي إنشاء البنك Z في إطار جهود الاختراق والنقلة النوعية التي يحققها الاقتصاد السوداني نحو الاندماج في المحيط الإقليمي للاستثمار في رحلة الانفتاح علي بوابة الاقتصاد الخارجي..
- يسعي المصرف لتقديم نطاق واسع من ارقي الخدمات والمنتجات وفقاً لأعلي معايير الجودة العالمية التي صممت خصيصاً لتلبية احتياجات السوق والعملاء المستثمرين.
- تراوحت نسبة ايرادات البنك Z خلال الفترة 2011-2014م مابين 16.7-36.2% والملاحظ انخفاض نسب الايرادات ومعدل نموها وكذلك نسبة ايرادات البنك الى حجم الكتلة النقدية فى نهاية الفترة ويعزى ذلك الى دخول البنك فى تعثر سداد بعمليات تمويل العقارات والسيارات فى نهاية الفترة فقد تراوحت نسب البنك من اجمالى الكتلة النقدية نسب تراوحت مابين 15.6-48.7% وبمتوسط الى حجم الكتلة النقدية 32.5% وهى نسبة متوسطة مقارنة ببنك تحت الدراسة .

جدول رقم (8): إيرادات البنك Z

السنة	البنك Z	نسب الايراد	نمو الايراد	الايراد على الكتلة النقدية
2011	203766977	28.1	0	48.7
2012	262925132	36.2	29.0	44.8
2013	138098705	19.0	-47.5	20.8
2014	121505040	16.7	-12.0	15.6
مجموع	726295854	100	-7.6	32.5

المصدر: تقارير البنك Y

تراوحت نسبة ايرادات البنك Z خلال الفترة 2011–2014م مابين 16.7–36.2% والملاحظ انخفاض نسب الايرادات ومعدل نموها وكذلك نسبة ايرادات البنك الى حجم الكتلة النقدية فى نهاية الفترة ويعزى ذلك الى دخول البنك فى تعثر سداد بعمليات تمويل العقارات والسيارات فى نهاية الفترة فقد تراوحت نسب البنك من اجمالى الكتلة النقدية نسب تراوحت مابين 15.6–48.7% وبمتوسط الى حجم الكتلة النقدية 32.5% وهى نسبة متوسطة مقارنة ب البنك Y والبنك X .

شكل رقم (7)

حجم الكتلة النقدية مقارنة بايرادات البنك Z

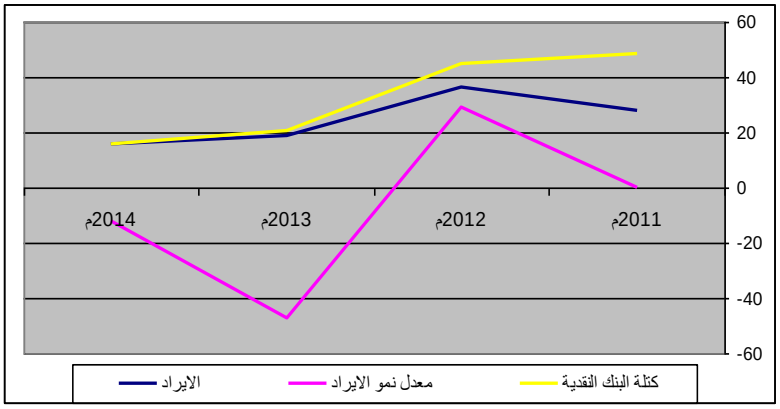

جدول رقم (9): ايرادات البنوك تحت الدراسة مقارنة بحجم الكتلة النقدية

السنة	البنكY	البنك X	البنك Z	مجموع ايراد المصارف محل الدراسة	حجم الكتلة النقدية
2011	247946	3289114	2037669	5574729	418531
	4.4	59	37	100	17
2012	415841	4940730	2629251	7985822	58663
	5.2	62	33	100	24
2013	469423	8081586	1380987	9931996	664457
	4.7	81	14	100	27
2014	600354	11463207	1215050	13278611	77739
	4.5	86	9	100	31
مجموع	**1733903**	**27774861**	**7263111**	**36771458**	**1219489**
	4.7	**76**	**20**	**100**	**24.8**

المصدر: تقارير البنوك تحت الدراسة

من الجدول يتضح ان البنك X هو اكثر البنوك محل الدراسة احتفاظ بالسيولة يليه مصرف Z ثم البنك Y وبمقارنة اجمالى ايرادت تلك المصارف مع حجم الكتلة النقدية فى الفترة 2011-2014م نلاحظ انها مجتمعة سجلت نسبة 24.8%من اجمالى حجم الكتلة النقدية بالجهاز المصرفى خلال تلك الفترة وهى نسبة مرتفعة جدا بالنسبة لحجم الكتلة النقدية وفى الغالب يعود ذلك الى الارتفاع المتواصل في معدل النمو النقدي إلى عاملين رئيسين الأول زيادة التدفقات النقدية من ارتفاع حجم الودائع بغرض طلب التمويل من قبل المودعين أنفسهم وقيام تلك المصارف بزيادة قروضها المصرفية وتسهيلاتها الائتمانية لدعم النشاط الاقتصادي القوي في مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام اما العامل الثاني فهو توافر فرص الاستثمار الجذابة خاصة في سوق الأسهم والسوق العقاري مما دفع المواطنين إلى توظيف مدخراتهم محلياً وضخ الإيرادات في التمويل المحلي وعودة رؤوس الأموال من الخارج وتسييل المكاسب الرأسمالية في سوق الأسهم .

شكل رقم (8)

حجم الكتلة النقدية بالنسبة لايرادات البنوك تحت الدراسة

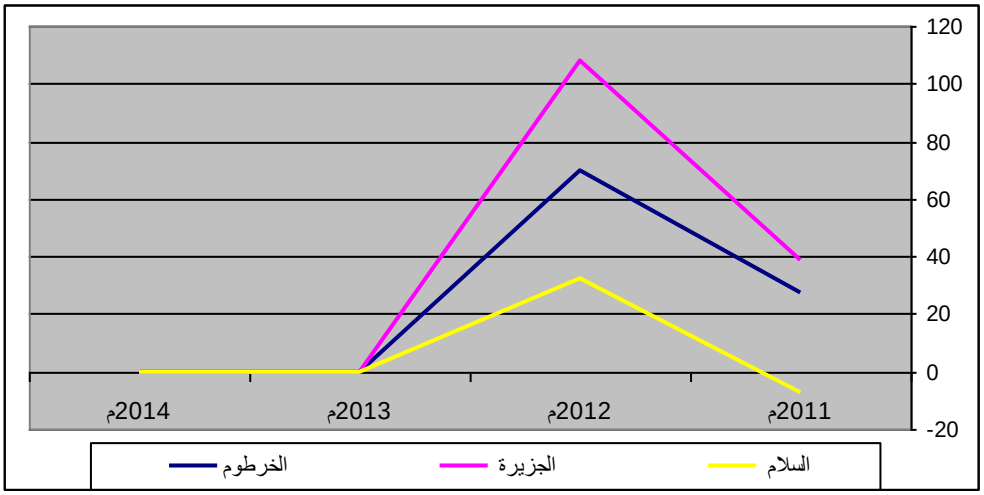

المحور الرابع
النتائج والتوصيات

اولا: النتائج:-

من البيانات المستعرضة يتضح ان:

- نلاحظ ان القطاعات الانتاجية التي تم من اجلها ايقاف تمويل السيارات والعقارات لم تتاثر بنسبة كبيرة بعد صدور القرار .
- نلاحظ انخفاض في معدلات التضخم بعد ايقاف تمويل السيارات والعقارات .
- زيادة نسب التمويل الممنوحه للعقارات بعد صدور قرار وقف التمويل من جهات اخري وعليه فان تمويل العقارات لم يتاثر بهذا القرار .
- الزيادة في الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي ناتجة من طباعة النقود .
- انخفاض البنوك تحت الدراسة من ازمة السيولة لديها برفع الكتلة النقدية وكذلك بسبب الارتفاع المسجل في الودائع لدي البنك .
- ارتفاع اجمالي حجم الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي للفترة مابين 2011-2014 حيث بلغت 24.8 ويعود ذلك الي الارتفاع المتواصل في معدل النمو النقدي وذلك بسبب زيادة التدفقات النقدية وزيادة القروض المصرفية بالاضافة الي توفير فرص الاستثمار الجاذبة في سوق راس المال والسوق العقاري.
- سعر صرف الدولار في تاريخ الايقاف 8.5 جنيه الان وحتي تاريخ الدراسة سعر صرف الدولار بالسوق الموازي تقريباً 11.6 جنيه .

ثانيا: التوصيات :-

- لابد من تجميع الجهود والعمل علي حصر السيولة وليس حظر تمويل السيارات والعقارات .
- يجب ان يخصص لتمويل السيارات والعقارات نسبة معينة (ثابته) من المحفظة التمويليه , علي ات لا تتجاوز هذه النسبة 3% من المحفظة التمويليه .
- تشجيع سياسة الدولة لعام 2016 علي ادخال منظومة السيوله خارج النظامى المصرفي لداخل الجهاز المصرفي , وذلك عن طريق تعديل القوانين وسن اللوائح المناسبة.
- ان لا تتجاوز فترة تمويل السيارات 3 سنوات علي ان يكون القسط الاول 50% وان يكون الهامش السنوي مقيد مابين 12-14%وان يكون بنفس صيغ التمويل السابقة للسيارات , وان لا تتجاوز فترة تمويل العقارات 10 سنوات وان يكون الهامش السنوي المقيد للمصارف مابين 10-15%
- ضرورة تطبيق السياسات المالية والنقدية الإنكماشية التى من شأنها السيطرة على معدل التضخم وخاصة فى ظل تقلص الدعم الحكومي.
- لابد للبنك المركزي من وضع الحلول لمحاربة السيولة خارج الجهاز المصرفي .

- لابد للبنك المركزي من ان يصدر قرارات مدروسة ضمن السياسة النقدية السنوية وليس بقرارات تدخل في تغير مسار التخطيط بالنسبة للبنوك التجارية .
- ان ايقاف التمويل وتحجيم حركة البنوك التجارية يجب ان يكون وفق اسس علمية وذلك لمنع الاندواجية لبعض الشركات التي تقوم نيابة عن عمل المصارف بعمليات التمويل حسب سياسات البنك المركزي التي تنص علي (لايجوز لاي شخص مزاولة العمل المصرفي او اي جزء منه في السودان مالم يكن حائزاً علي ترخيص نهائي كتابه صادر بموجب احكام قانون بنك السودان المركزي وهذا القانون ومستوفياً لجميع الشروط المنصوص عليها في الترخيص وهذا القانون واللوائح الصادره بموجبه).

CENTRAL BANK OF SUDAN
Financial Institutions & Systems Wing

بنك السودان المركزي
قطاع المؤسسات المالية والنظم

التاريخ: ١٤ رجب ١٤٣٥هـ
الموافق: ١٣ مايو ٢٠١٤م
النمرة: بد.ع.م/ إ و ت/ ت ج م /ش م/ منشورات

منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

منشور رقم (٣ / ٢٠١٤)

معنون لكافة المصارف العاملة

الموضوع / حظر تمويل العربات والعقارات

عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة ٤١ (١) من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة ٢٠٠٤م تعديل لسنة ٢٠١٢م وفي إطار سياسات بنك السودان المركزي الرامية إلى حشد وتوجيه الموارد لتمويل القطاعات الإنتاجية بغرض تحقيق التوازن الإقتصادي، فقد تقرر الآتي :

١. حظر تمويل العربات والميكانيكي بكافة أنواعها باستثناء :
أ) الشاحنات .
ب) الحافلات والبصات سعة ٢٥ راكباً فما فوق .

٢. حظر تمويل الأراضي والعقارات ويشمل ذلك شراء الأراضي وتطوير الأراضي وشراء وتشييد المباني وشراء الشقق ، ويستثنى من ذلك الآتي :
أ) التمويل الذي يمنحه المصرف للسكن الشعبي والسكن الإقتصادي عبر المحافظ التمويلية المخصصة لهذا الغرض بواسطة الصندوق القومي للإسكان والتعمير .
ب) تطوير الأراضي للأغراض الزراعية بما في ذلك تجهيزات أعمال الري .

٣. يشمل ماورد في (١) و(٢) أعلاه، تمويل المصارف للشركات التابعة لها في المجالات المذكورة .

يسري العمل بهذا المنشور اعتباراً من تاريخه وعلى المصارف تعميمه على كافة فروعها العاملة .

ع/ بنك السودان المركزي

ابتسام عبدالرحمن مجذوب فاطمة أحمد محمد بشير

إدارة الشؤون المصرفية
الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

طرد السفير الإيراني وكل البعثة من الس

ترابي ينادي بقانون يضبط أموال المسؤولين ويصف الفساد بـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الانتباهة

صوت الأغلبية الصامتة

بنك الشمال الإسلامي
AL SHAMAL ISLAMIC BANK
AL SHAMAL ISLAMIC BANK
www.shib.sd

البرلمان يسقط رداً لوزير ال

البرلمان: هبة عبيد

أسقط البرلمان بالأغلبية رداً
الخدمة الوطنية دون سند قانو
أكد النواب إلغاء قانون الخ
بموجبه التحصيل.

المعادن: خطوات متس

الخرطوم: هنادي النور

كشف وزير المعادن أحمد
خطوات متسارعة لمحاصرة ت
إنتاجه وسد ثغرات التهريب،
إن وزارته قطعت شوطا في ت
قال إن الدولة في السابق لم ت

رئيس مجلس الإدارة: د. بابكر عبد السلام ■ رئيس التحرير: الصادق الرزيقي ■ مدير التحرير: محمد سيد أحمد المطيب ■ المدير العام: سعد العمدة

ـه 25 ربيع الأول 1437هـ الموافق 5 يناير 2016م - Tuesday 5 January 2016 ■ العدد «3453» ● تصدر عن شركة المنبر للطباعة المحدودة ● الطابعون: مطابع المجموعة الدولية - يومية سياسية شاملة

موقع الصحيفة على الانترنت
alintibaha.net

البريد الا
@yahoo.com

من قلب الحدث
الدورة المدرسية ال
«25» بشمال كردفا

حدث وحديث
السودان وإيران .. مرحلة إعادة «ربطة

ملفات
المخدرات .. الخطر الداهم

حوار
السماني الوسيلة: لا يوجد مطبخ آخر غير لجان الحوار الوطني

(17)

شركة نواصي الخيل العالمية المحدودة
International horse corners Company Limited
نعمل في مجال التمويل
العقاري و تمويل السيارات
بمقدم 40%
رؤية متجددة
T: 0916155445 - 0961616161 - 0901525559 - 0912479595 - 0912354031

شركة نواصي الخيل العالمية المحدودة
International horse corners Company Limited
نعمل في مجال التمويل
العقاري و تمويل السيارات
بمقدم 40%
رؤية متجددة
T: 0916155445 - 0961616161 - 0901525559 - 0912479595 - 0912354031
الرياض – شارع المشتل – شمال منتجع السمك